ملامح العمل بطريقة تنظيم المجتمع مع الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال المشكلات البيئية

د. لبنى محمد عبد المجيد(*)

المقدمة :

أصبح موضوع حماية البيئة التى يتفاعل معها الإنسان من أكثر الموضوعات التى تحظ باهتمام شديد فى الأوساط المحلية والعالمية وبات من الصعب تجاهل أهمية وجود علاقة متوازنة بين الإنسان والبيئة تقوم على أساس المصلحة المتبادلة بينهما والتى تتيح للإنسان فرص استمرار العيش المريح وللبيئة استمرار التوازن أو ما يعرف بالتعايش السلمى مع البيئة.

وقد انعكس الاهتمام العالمى بشئون البيئة وحمايتها فى صورة عقد العديد من المؤتمرات البيئية وإنشاء العديد من الأجهزة والبرامج الدولية والإقليمية المعنية بالعمل مع مشكلات البيئة وكذا وقايتها، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأبعاد البشرية للتغيير فى البيئة العالمية ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ أما فى مصر فقد توج هذا الاهتمام بصدور قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة وحمايتها والذى يتضمن مجموعة من الأحكام الهامة التى تهدف فى مجملها إلى تحقيق الحماية الفعالة للبيئة فى مصر.

(*)مدرس تنظيم المجتمع - كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان

وإذا كانت صيانة البيئة والحفاظ عليها مسئولية عامة تقع على عاتق جميع أفراد وجماعات ومنظمات المجتمع، فإن العمل مع المشكلات الناجمة عن سوء التعامل مع البيئة وكذا التخطيط لحماية البيئة وإمداد المؤسسات المختلفة بالخبرات والمشورة الفنية ونشر الوعى البيئى وغيرها من الأمور الوقائية والعلاجية فى مجال البيئة هو مسئولية أجهزة متعددة فى مصر أهمها جهاز شئون البيئة والأجهزة التنفيذية المختلفة وكذا المنظمات غير الحكومية وبعض الأحزاب السياسية.

وتعد الجمعيات الأهلية أحد أشكال المنظمات غير الحكومية، تلك المنظمات التى أصبح ينظر إليها الآن كضرورة لبقاء المجتمعات نظراً لما تتمتع به من مزايا هامة كقناة واسعة للمشاركة الشعبية وكمؤسسات تتحرك بسرعة وحرية أكبر بالمقارنة بالمؤسسات الحكومية، إضافة إلى تنوع أهدافها ووظائفها. وقد أشهر فى مصر مؤخراً عدداً من الجمعيات للعمل خصيصاً فى مجال البيئة وذلك للاهتمام المتصاعد بقضايا البيئة، وهناك أيضاً الجمعيات العلمية والثقافية والدينية المهتمة بقضايا البيئة إضافة إلى جمعيات التنمية المحلية التى تضع موضوع البيئة ضمن اهتماماتها حيث أصبح من الصعب فصل الاهتمام بالتنمية عن الاهتمام بالبيئة.

والعمل مع مشكلات البيئة يتطلب تكامل وتعاون العديد من المهن والتخصصات العلمية، وقد اتضح لممارسى الخدمة الاجتماعية فى الوقت الحاضر ضرورة توجيه الاهتمام للممارسة فى مجال حماية البيئة حيث يمكنهم العمل فى منطقة السلوك وعلاقته بإيذاء البيئة ومحاربة العادات السيئة والضارة بالبيئة وغرس قيم المحافظة على سلامة البيئة.

ولما كانت الجمعيات الأهلية كمنظمات غير حكومية مجالاً أساسياً لممارسة الخدمة الاجتماعية وخصوصاً طريقة تنظيم المجتمع التى ظهرت لمساعدة تلك الجمعيات على تحقيق التعاون وتنسيق العمل بينهم ومنع تكرار وازدواج الخدمات، لذا فإن اهتمام الطريقة بالعمل على وضع تصورات لمهام وأدوار تلك الجمعيات فى مجال هام وحيوى كمجال حماية البيئة يعد ضرورة، ويستلزم أيضاً طرح العديد من التصورات حول إمكانيات إسهام الطريقة فى دعم جهود تلك الجمعيات بما تملكه من مداخل متاحة للممارسة وكذا أساليب وتكتيكات واستراتيجيات وأدوات عمل مختلفة.

وعلى ذلك فإن هذه الورقة ستحاول الوصول إلى مجموعة من التصورات المرتبطة بممارسة تنظيم المجتمع فى مجال العمل مع مشكلات البيئة من خلال الجمعيات الأهلية فى مصر وسيتم الوصول لهذا التصور بمناقشة المحاور الثلاثة الآتية :

المحور الأول :

ويناقش مفهوم البيئة ومشكلاتها.

المحور الثانى :

ويناقش الجمعيات الأهلية والدور الذى تمارسه فى هذا المجال.

المحور الثالث :

ويناقش التصورات المرتبطة بممارسة العمل مع المجتمع كمدخل عملى للعمل مع مشكلات البيئة من خلال الجمعيات الأهلية.

أولاً : البيئة ومشكلاتها

البيئة هى الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه الزراعى والصناعى والاقتصادى والاجتماعى وتتأثر بظروفها أحواله الصحية والنفسية[١].

والبيئة هى ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية فى وقت ما وهى مكان لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من البشر [٢].

وعلى هذا فالبيئة لا تعنى مجرد عناصر جغرافية وفيزيقية تحيط بالإنسان ولكنها تعنى عناصر متفاعلة اقتصادية واجتماعية وجغرافية وغيرها يتفاعل معها الإنسان مؤثراً فيها ومتأثراً بها، وقد قسم عاطف غيث بناءً على ذلك البيئة إلى نوعين :

•البيئة الجغرافية الفيزيقية وتشمل الأرض والمناخ والتضاريس وتوزيع النباتات والحيوانات والعوامل الكونية المختلفة.

• البيئة الاجتماعية وتشتمل على مكونات التنظيم الاجتماعى من علاقات اجتماعية وأدوار ووظائف ومكانات وتوقعات وغيرها [٣].

وقد عمل الإنسان منذ تواجده على الأرض على استغلال مواردها الطبيعية لبناء الحضارة الإنسانية إلا أن استغلاله لهذه الموارد قد ازداد بصورة مذهلة خلال القرون حتى بلغ ذروته فى القرن العشرين فأفسد قدرتها على التجديد التلقائى وأخل بالتوازن الطبيعى، وجعل الأنشطة الإنتاجية التى لم تضع الاعتبارات البيئية فى حسبانها تسهم فى إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية وتثير القلق حول أهمية المحافظة على مقومات الحياة على الكرة الأرضية التى تتميز الموازين الطبيعية فيها بمنتهى الحساسية والضعف [٤].

وقد أطلق الكثير من العلماء والمتخصصين على الخلل الذى طرأ على عناصر البيئة الطبيعية مصطلح تلوث البيئة والذى يعرف بأنه كل تغيير يطرأ على الصفات الفيزيقية أو الكيميائية أو البيولوجية للبيئة مما يؤثر على صحة الإنسان أو على ما يربيه من حيوان أو ما ينميه من موارد زراعية أو ما يكون لديه من مقتنيات ثقافية وحضارية (٥).

وقد حصر العلماء العناصر والعوامل التى أدت إلى حدوث هذا الخلل فى :

١) تلوث الهواء والذى يؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان والحيوان والنبات.

٢) التلوث بالعوامل الطبيعية كالبراكين وبعض الفطريات الموجودة فى الهواء أو نتيجة لحدوث تعفن لأجساد الحيوان والإنسان أو فضلاتهم.

٣) تلوث المياه الذى يؤثر مباشرة على حياة الإنسان وذلك بدءاً من تلوث مياه الأمطار الحمضية وحتى مياه الشرب والبحيرات والأنهار نتيجة لصرف مياه الرى المحتوية على المبيدات كذلك الصرف الصحى والفضلات الصناعية تلوث البحار والمحيطات وخاصة بإلقاء المواد السامة والخطرة فى أعماقها.

٤) التلوث الكيميائى والناتج من المواد الكيماوية المستخدمة فى مجال الصناعات الكيماوية والإسراف فى استخدام المبيدات الحشرية فى مكافحة الحشرات والحشائش الضارة.

٥) التلوث بالمخلفات وينتج عن إسراف المجتمعات الحديثة فى الاستهلاك وزيادة حجم القمامة وله آثار صحية واقتصادية واجتماعية.

٦) التلوث بالضوضاء وينتشر فى أغلب الأماكن خاصة المدن الكبرى وله تأثير مباشر على صحة الإنسان حيث يحدث قلة السمع والضيق واضطراب النوم وزيادة التوتر، والعصبية وله تأثير ضار أيضاً على القدرة الذهنية والحالة النفسية والإنتاجية والسلوك الاجتماعى وأسلوب المعيشة.

٧) التلوث النووى ويهدد جميع عناصر البيئة وحياة الإنسان ويحدث نتيجة للتجارب النووية للدول المتقدمة واستخدام القوى النووية لإنتاج الكهرباء ودفن النفايات سواء فى باطن الأرض أو فى أعماق البحار [٦].

ثانياً : دور الجمعيات الأهلية فى العمل مع مشكلات البيئة

أصبحت المنظمات غير الحكومية ذات أهمية كبيرة فى كثير من أنحاء العالم وأصبح لها انتشاراً كبيراً بالاضافة إلى تاريخها الطويل فى العديد من الدول حيث أظهر وجودها قدرتها الفائقة على التأثير فى النظم الاقتصادية والاجتماعية والعوامل السياسية فى مختلف المجتمعات، وفى تاريخ تلك المنظمات فى الهند وشيلى ما يدل على ذلك [٧].

وللنشاط الأهلى فى مصر تاريخ طويل يرجع إلى القرن الماضى حيث تطورت المنظمات الأهلية فى مصر خلال الفترات الثلاث التى عهد المؤرخون تقسيم تاريخ مصر المعاصر إليها وهى :

أولاً : الفترة ما قبل ١٩٥٢ والتى شهدت تجربة ليبرالية مفتوحة فى ظل الاحتلال البريطانى بمصر وكانت الجمعيات فيها تركز على جهود

الاغاثة فى مجال الصحة وإعانة الفقراء بالاضافة إلى التعليم والخدمات الدينية، وفى تلك الفترة أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية كاستجابة لدعوة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية.

ثانياً : الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٦ والتى صدر فيها قانون الجمعيات ٣٢ لسنة ١٩٦٤. وتميزت باكتساب الجمعيات للهيكل الهرمى الإدارى وسيطرة الدولة عليها كلما اقترب الهرم من قمته واعتبرت الجمعيات أحد أدوات السياسة العامة للدولة وغلب عليها الطالع التنفيذى.

ثالثاً : الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٩٢ وتتميز بلبرلة الاقتصاد والخصخصة والاتجاه لنظام قائم على علاقات السوق مع حرية جزئية فى مجال السياسة وقد ارتفع فيها عدد الجمعيات ومع ذلك فأركان العمل الأهلى مازالت مفتقدة فى أغلب الجمعيات [٨].

وقد دعت معظم المؤتمرات الدولية واللجان العالمية المعنية بأمور البيئة المنظمات غير الحكومية إلى القيام بدور مركزى على الصعيدين الوطنى والدولى لحماية البيئة [٩] وفى مناقشات مجلس الشعب للخطة الخمسية الثالثة للتنمية فى يناير ١٩٩٣ حظيت موضوعات ثلاثة فى مجال الجمعيات باهتمام الأعضاء وهى :

١) أهمية المشاركة الشعبية التطوعية فى تنمية المجتمعات المحلية.

٢) دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة الزيادة السكانية والتطرف الدينى والوحدة الوطنية.

٣) ضرورة توجيه عناية خاصة إلى الجمعيات والمنظمات العاملة فى مجال البيئة ومكافحة إدمان المخدرات [١٠].

وقد أدرك المشرع المصرى أهمية وجود النشاط الأهلى فى مجال الحفاظ على البيئة حيث ضم تشكيل مجلس إدارة جهاز شئون البيئة - والذى نشأ فى ضوء أحكام القانون (٤) لسنة ١٩٩٤ - عناصر حكومية وعناصر أهلية مما يؤكد أن حماية البيئة ليست مسئولية الدولة فقط، ولكن يتحمل الأفراد جانباً كبيراً منها [١١].

ويؤكد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المقدم للأمم المتحدة عام ١٩٨٧ على الدور الذى قامت به الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية فى مجال حماية البيئة حيث كان لهم دوراً رائداً فى تكوين وعى الرأى العام وممارسة ضغوط سياسية حملت الحكومات على التحرك وكان لهم دوراً فى تقييم الآثار البيئية وإعداد وتنفيذ الإجراءات لمعالجتها والحفاظ على درجة عالية من الاهتمام السياسى والعام المطلوب كأساس للعمل، ويتولى بعض المنظمات غير الحكومية نشر تقارير وطنية واسعة عن (حالة البيئة) وتكتسب هذه المنظمات قوة تتزايد باستمرار من ارتباطها بنظائرها فى الخارج [١٢].

وتحتاج هذه المنظمات - كما ورد فى التقرير سابق الذكر - خاصة فى البلدان النامية إلى دعم دولى ومهنى ومعنوى وفنى ومالى أيضاً لممارسة دورها بصورة فعالة، كما تحتاج تلك المنظمات إلى إعطائها الأولوية عن مثيلاتها الحكومية وإعطاء مزيد من الجهد لتوثيق التعاون الدولى بينها، وإعادة ترتيب تلك المنظمات من الداخل وإعطائها حق الإطلاع والحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعية وتوسيع هذا الحق وكذلك حقها فى التشاور مع الحكومات وفى تلك الأمور وفى صنع القرار حول النشاطات التى يمكن أن يكون لها أثر بالغ فى البيئة فى الإصلاحات والتعويضات القانونية حين تتأثر البيئة أو الصحة بصورة خطيرة.

ويؤكد نفس التقرير السابق على أن تلك المنظمات بديلاً ناجحاً وفعالاً للجهات العامة فى مجال البيئة لما لها من قدرات يمكن إنجازها فى :

١) القدرة على الوصول إلى فئات مستهدفة أكثر من الجهات الحكومية.

٢) القدرة على التخطيط والمتابعة والتقويم بالتعاون مع المنظمات الحكومية.

٣) القدرة على التنفيذ وتوفير القدرات اللازمة على أساس تقليل التكاليف مقارنة بالجهات الحكومية [١٣].

وقد قام جهاز شئون البيئة بحصر الجمعيات العاملة فى مجال البيئة فى مصر وتبين أن عددها ١٥١ جمعية تتوزع على جميع محافظات مصر فى شكل جمعيات أنشئت خصيصا للعمل فى مجال البيئة وبعضها جمعيات علمية ودينية بالاضافة إلى جمعيات للتنمية ويمكن من خلال القائمة التى أعدها جهاز شئون البيئة تصنيف هذه الجمعيات كما يلى :

جدول رقم (١)

توزيع الجمعيات العاملة فى مجال البيئة جغرافياً

المحافظة	العدد
القاهرة	٦٨
الجيزة	٢١
الاسكندرية	١٣
محافظة سيناء	١
أسيوط	٣
أسوان	١١
قليوبية	٣
الفيوم	١

الشـــــــــرقية	٧
الســـــــــويس	٣
المنيـــــــــا	٩
الدقهليـــــــــة	٥
الاســـــــــماعلية	١
البحـــــــــيرة	٥
الواحـــــــــات	١
بنـــى سويـف	٩
المجموع الكلى	**١٥١**

أما من حيث نوع النشاط فقد أمكن تصنيف الجمعيات كما يلى :

جدول رقم (٢) (توزيع الجمعيات العاملة فى مجال البيئة حسب نوع النشاط)

نـــوع النشـــاط	عدد الجمعيات
١) جمعيات تأسست خصيصاً للعمل فى مجال حماية البيئة.	٤٩
٢) جمعيات علمية وسياسية.	٣٣
٣) جمعيات دينية.	٩
٤) جمعيات تنمية محلية.	١٦
٥) جمعيات صداقة بين الشعوب.	٥
٦) أنواع أخرى من الجمعيات.	٣٧
٧) جمعيات حماية المستهلكين.	٢
المجموع الكلى	**١٥١**

ويتضح من الجدولين السابقين أن معظم الجمعيات العاملة فى مجال البيئة تقع فى القاهرة حوالى ٥٠٪ بالاضافة إلى الجيزة ثم الاسكندرية أما المحافظات فكان نصيبها أقل من تلك الجمعيات. وهذا التوزيع وإن كان يعكس طبيعة التوزيع الجغرافى للجمعيات فى مصر والتى تتكدس بالفعل فى القاهرة والجيزة والاسكندرية إلا أنه يعكس أيضاً عدم وصول الاهتمام القومى والدولى بشئون البيئة لبعض المحافظات المصرية حيث أن محافظات سيناء التى تعانى فيها البيئة الطبيعية انتهاكاً بصيد الحيوانات والصقور النادرة والتى تحتاج إلى جهود واقعية ليس لها إلا جمعية واحدة للبيئة وهذا على سبيل المثال فقط.

أما بالنسبة لأوجه نشاط تلك الجمعيات فهناك ٤٩ جمعية أنشئت للعمل فى مجال البيئة بوجه خاص وهو عدد ليس قليلاً إذا وضعنا فى اعتبارنا أن تاريخ إنشاء هذه الجمعيات قد بدأ من فترة التسعينات وهناك عدد ٣٣ جمعية علمية يدخل فى اهتمامهم موضوع البيئة بالاضافة إلى جمعيات التنمية والجمعيات الدينية، ولكن اللافت للنظر هو عدم وجود جمعيات رجال أعمال وكذلك جمعيات حماية المستهلكين فى قائمة الجمعيات العاملة فى مجال البيئة إلا من جمعيتين فقط.

وقد حاولنا التعرف على أهداف أو أنشطة بعض من تلك الجمعيات وتبين أنها تركز على التوعية وتشجيع التطوع ونشر المفاهيم السليمة بين المواطنين ونعطى مثالاً لذلك من أهداف مركز مصر المحروسة لحماية البيئة حيث يهدف إلى :

١) التوعية بأهمية البيئة للإنسان ومخاطر التلوث.

٢) إعداد البرامج التدريبية المتخصصة.

٣) إصدار المطبوعات وتوثيق التشريعات مع إنشاء مكتبة متخصصة.
٤) تشجيع وتنظيم الجهود التطوعية.
٥) تقديم العون القانونى فى هذا المجال.
٦) تشجيع إنشاء شركات النظافة الأهلية.
٧) دعوة المواطنين إلى مراقبة الأغذية وخلوها من التلوث.
٨) بث المفاهيم البيئية الصحيحة لدى الأطفال.

وهناك الجمعية المصرية لمقاومة الضوضاء - تحت الإشهار - وتهدف إلى التوعية بأضرار الضوضاء على الصحة والاقتصاد القومى والمساهمة فى تنفيذ الخطة القومية لمكافحة الضوضاء والسعى لتطبيق القوانين أما جمعية قطاع الأعمال للحفاظ على البيئة فتسعى إلى :

١) إيجاد التوازن بين متطلبات قطاع الأعمال وقضايا البيئة.
٢) تعريف الأعضاء بقوانين وتشريعات البيئة.
٣) تعبئة الموارد من خلال التبرعات.
٤) تنظيم برامج تدريبية وندوات ومؤتمرات فى مجال البيئة. إلى جانب عدد آخر من الأهداف المتعلقة بقطاع الأعمال والاقتصاد فقط [١٤].

والواقع أنه لم تجر حتى الآن أى من البحوث المسحية التى توضح جهود تلك الجمعيات فى مجال حماية البيئة وكذلك ما يواجهها من مشكلات لتحقيق أهدافها وعلاقة تلك الجمعيات ببعضها وبالمنظمات الدولية العاملة فى مجال البيئة وهو ما نوصى بضرورة القيام به من جانب الباحثين والمؤسسات العلمية والأهلية العاملة فى هذا المجال.

وبالنظر إلى المشكلات التى تواجه الجمعيات الأهلية عموماً فى مصر فإننا نستطيع أن نتصور وجود بعض أو كل تلك المشكلات فى الجمعيات التى تعمل فى مجال حماية البيئة. وقد أمكن حصر هذه المشكلات فى :

١) عدم تجانس الهياكل الإدارية لتلك الجمعيات فى أحيان كثيرة نتيجة تكوينها من أشخاص متطوعين وفنيين بأجر وموظفين لبعض الوقت.

٢) عدم وضوح الرؤية بالنسبة لاختصاصات المتطوعين وتحويلهم إلى مساعدين فنيين.

٣) غياب وعدم كفاءة الخدمات الخاصة بتنظيم الحركة التطوعية.

٤) آثار الأزمة الاقتصادية السائدة على نوعية المتطوعين.

٥) عدم قدرة المنظمات الأهلية على الانتشار بين الفئات المستهدفة من النشاط وجذبهم إلى صفوفها وتحويلهم من متلقين إلى مشاركين فى وضع القرار.

٦) غياب الديمقراطية داخل هذه الجمعيات واستمرار نفس القيادات لفترات طويلة.

٧) غياب طليعة المنشطين الاجتماعين العاملين بتجرد فى خدمة أهداف تلك الجمعيات [١٥].

وقد أجمع المهتمون بالجمعيات من باحثين وخبراء ومتطوعين على أن القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ يعد المعوق الأول والأساسى أمام الجمعيات الأهلية فى مصر [١٦].

ثالثاً : العمل مع المجتمع ومساعدة الجمعيات العاملة فى مجال البيئة فى مصر :

الخدمة الاجتماعية مهنة لها انتشار وتأثير فى العديد من المجالات كالمدارس والمستشفيات والمؤسسات الدينية والأسرية وفى الصناعة وأماكن العمل ومؤسسات تنظيم وتخطيط المجتمع وغيرها. وتستخدم هذه المهنة للحصول على احتياجات العملاء سواء أكانوا أفراداً أو مجتمعات أو أى شكل آخر من أشكال التجمعات البشرية وممارسة الخدمة الاجتماعية يمكن أن تكون على المستوى العلاجى الفردى أو الأسرى أو من خلال تعليم الجماعات أو التخطيط أو الإدارة أو غيرها.

وقد تم تحديد أربعة أهداف رئيسية لمهنة الخدمة الاجتماعية فى عام ١٩٩٢ وهى :

١) تدعيم وظائف الأفراد والأسر والمجتمعات والتنظيمات والمجتمعات المحلية من خلال مساعدتهم على إنجاز أهدافهم والوقاية من أو تخفيف الضغوط والحصول على الموارد.

٢) تخطيط وتنمية وتطبيق السياسات الاجتماعية والخدمية والسياسيات الخاصة بالموارد وكذلك البرامج اللازمة لمقابلة الحاجات الإنسانية الأساسية بالاضافة إلى دعم وتنمية الطاقات والقدرات الإنسانية.

٣) السعى لتلك السياسات والخدمات والبرامج من خلال المدافعة التنظيمية أو الإدارية أو من خلال العمل السياسى أو الاجتماعى ويتضمن ذلك إعطاء مزيد من الدعم للجماعات الضاغطة.

٤) تطوير واختبار المعلومات والمهارات المرتبطة بتلك الأهداف [١٧].

وتعمل الخدمة الاجتماعية تأسيساً على ما سبق على مستوى الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات المحلية والتنظيمات المجتمعية فى مجالات صنع السياسات وتقديم البرامج والخدمات ويهدف العمل مع المجتمعات المحلية والتنظيمات أو ما نطلق عليه - العمل مع المجتمع - إلى تحقيق العديد من الأهداف التى يرتبط كل منها بطبيعة الممارسة حيث تعددت فى الوقت الحالى مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية على مستوى المجتمع ولم تعد الممارسة مجرد تنظيم مجتمع بل أصبح هناك مجالات أخرى للممارسة لكل منها أهدافه النوعية الخاصة. وفى دائرة معارف عام ١٩٩٥ الخاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية تم تحديد أشكال الممارسة مع المجتمع فى :

١) تنظيم المجتمع المحلى ومجتمع الجيرة المحلية ويهدف إلى تطوير قدرات الأفراد على التنظيم وتنظيم التغيير والأثر يكون على المكان والتخطيط والتنمية الداخلية للمجتمع.

٢) تنظيم وظائف المجتمعات ويهدف إلى استخدام المدافعة والعمل الاجتماعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتغيير السلوك والاتجاهات ويهدف أيضاً إلى الامداد بالخدمات.

٣) تنمية المجتمعات اقتصاديا واجتماعياً ويهدف إلى إيجاد خطط تنموية تعكس رغبات المواطنين وإعداد المواطنين لاستخدام التسهيلات الاقتصادية والاجتماعية.

٤) التخطيط الاجتماعى ويهدف إلى وضع خطط للقطاعات على مستوى جغرافى محدد للعمل من خلال انتخاب شخص يمثل الجماعة أو من خلال مجالس التخطيط للخدمات الإنسانية.

٥) برنامج التنمية والعلاقات المجتمعية المتبادلة ويهدف إلى مساعدة المنظمات على تطوير خدمات المجتمع وزيادة فعاليتها وإيجاد خدمات جديدة.

٦) العمل الاجتماعى والسياسى ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل على تغيير السياسة أو تغيير صانعى السياسة.

٧) التحالفات ويهدف إلى التأثير فى اتجاه البرامج أو تحديد الموارد من خلال بناء قوة تنظيمية كبيرة تكفى لتحديد هذا الهدف.

٨) الحركات الاجتماعية ويهدف إلى العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعطاء جماعة معينة أو مجتمع محلى أو قضية ما مزيداً من الدعم[١٨].

ويتضح من خلال العرض السابق لأهداف العمل مع المجتمع وطرقه اتساع المجالات التى تستطيع المهنة أن تتدخل للعمل فيها، وتمتلك مهنة الخدمة الاجتماعية وطرقها العديد من الاستراتيجيات والأدوات والمهارات المهنية التى مكنتها من دخول العديد من المجالات لم تكن متاحة للممارسين فى مراحل تطور سابقة للمهنة.

ويعد مفهوم البيئة من المفاهيم التى استخدمت فى الخدمة الاجتماعية منذ زمن بعيد لتشير إلى الجانب المقابل للجانب الذاتى فى حياة العميل عند استخدام طريقة العمل مع الأفراد لعلاج مشكلاتهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية ويشير **روبرت باكر** إلى أن بعض الممارسين يطلقون على العمل مع الآخرين لاشباع احتياجات العميل وكذلك أنشطة المدافعة والوساطة مفهوم العمل غير المباشر أو العلاج البيئى أو التعديل البيئى [١٩].

وقد تطور استخدام مفهوم البيئة حتى أصبح يستخدم كمفهوم مؤثر على عناصر المهنة المختلفة بقدر تأثيره على نسق الهدف بالنسبة لعملية التدخل المهنى حيث تتم فى إطار البيئة الاجتماعية والمادية والثقافية جميع عمليات الممارسة المهنية كما أنها المجال الذى تصب فيه المهنة مخرجات عملية التدخل المهنى.

والشكل الآتى يوضح ارتباط عناصر ممارسة المهنة بمفهوم البيئة

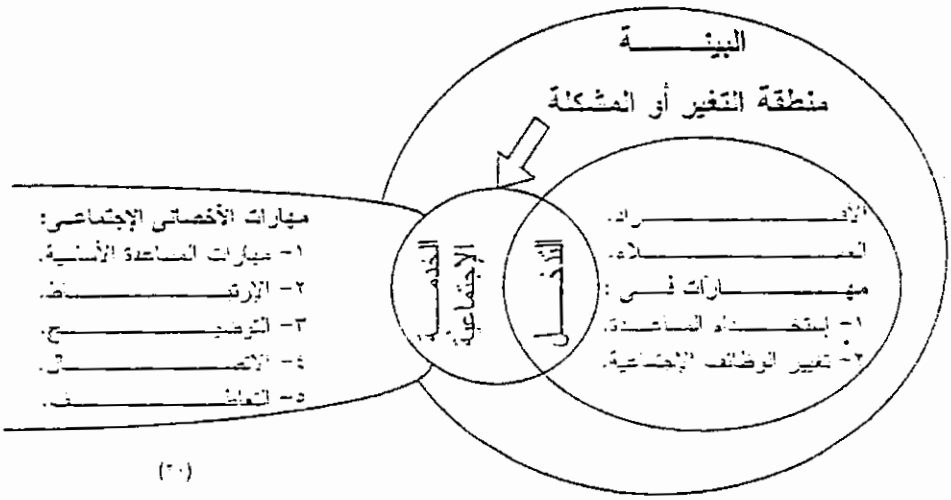

(٢٠)

أما عن ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مجال علاج مشكلات تلوث البيئة والمشكلات الصحية والاقتصادية الناجمة عن سوء استخدام البيئة المحيطة بالإنسان، فقد تم تناولها فى إطار المهنة مؤخراً حيث لم تتعرض المراجع الأجنبية لهذا المجال تحديدا إلا فى نهاية الثمانينات فى شكل بعض البحوث التى تدرس بعض العوامل المرتبطة بمشكلات البيئة وتأثيرها على الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات مثل دراسة أثر ضغوط بيئة العمل على

العملاء وعمل السيدات فى البيئات السامة وغيرها بالإضافة إلى المفهوم المستخدم مسبقاً للبيئة كإطار تعمل من خلال المهنة.

أما فى مصر فقد استحدث مجال الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة منذ عام ١٩٧٦ كأحد مجالات العمل الهامة بالنسبة للأخصائى الاجتماعى ومازال هذا المجال يدرس بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان كأحد المقررات الدراسية لطلاب البكالوريوس وقد تحددت أهداف الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية البيئة فى :

١) إعداد الأخصائيين الاجتماعيين إعداداً جيداً للعمل فى هذا المجال.

٢) عرض الحقائق والمعلومات التى تساعد على فهم الإنسان فى إطاره البيئى.

٣) مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على اكتساب فهم للبيئة الكلية.

٤) تكوين وعى بيئى.

٥) إكساب قيم إزاء الاهتمام بالبيئة.

٦) إكساب قدرات على تعليم البرامج والمشروعات البيئية.

كما تحددت الأدوات التى يمكن أن يستخدمها الممارس فى المقابلات والزيارات والمناقشات والمؤتمرات والندوات واللجان والوسائل السمعية والبصرية وكذلك استخدام المعسكرات ومشروعات الخدمة العامة والمجهود الجماعى [٢١].

ويمكننا أن نتصور للخدمة الاجتماعية هدفين للعمل فيهما عند التعامل مع مشكلات البيئة :

الهدف الأول : هو حماية البيئة والحفاظ عليها من مخاطر انتهاكها.

الهدف الثانى : هو العمل مع المشكلات الناجمة عن سوء التعامل مع البيئة.

والتدخل لتحقيق الأهداف السابقة ينبغى أن يكون مع :

١) الجهات المسئولة عن تطبيق القوانين الخاصة للحفاظ على البيئة (وهى جهات حكومية كما حددها قانون حماية البيئة).

٢) الجهات المسئولة عن مراقبة الجهات الحكومية المنوط بها تطبيق بعض تلك القوانين.

٣) المنظمات الأهلية والشعبية التى تأسست خصيصاً للعمل فى مجال حماية البيئة.

٤) جميع منظمات المجتمع الأهلية والحكومية التى لها علاقة والبيئة وتستطيع أن تساهم فى الحد من الأخطار التى تهددها أو علاج المشكلات الناجمة عن تلك الأخطار.

٥) تجمعات المواطنين فى أماكن عملهم أو مجتمعاتهم المحلية.

وقد أظهرت معظم البحوث التى أجريت فى مصر عن موضوع الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية البيئة تركيز تلك البحوث على تنمية وعى الأفراد والجماعات لمفاهيم البيئة وأسس الحفاظ عليها وخصوصاً فى المجتمع الريفى والواقع أن التركيز على المدن هو الأولى حيث تعانى المدن كما هو معروف من تلوث يفوق ما يوجد بالريف بدرجات عالية.

ومعظم الكتابات ركزت على منطقة سلوك الأفراد لتعديلها ويمكننا أن نتصور مناطق التغيير المطلوب التدخل فيها ما يلى :

(١) التغيير فى منطقة السلوك :

عن طريق التدخل لتعديل سلوك الأفراد السلبى تجاه البيئة باستخدام الأساليب العلاجية والتربوية والتنموية.

(٢) التغيير فى منطقة القيم والاتجاهات :

عن طريق التدخل فى إعادة صياغة مفاهيم الأفراد والجماعات والمجتمعات والمنظمات وكذا إكسابهم أفكار واتجاهات جديدة عن موضوع البيئة بالإضافة إلى محاولة إلغاء الأفكار القديمة والتى لها أثر سلبى على السلوك.

(٣) التغيير فى منطقة العلاقات :

حيث تقوم بعض الجماعات أو المجتمعات أو المنظمات بمخالفة القوانين التى وضعت للحفاظ على البيئة، ويحتاج المجتمع وجماعاته ومنظماته إلى استخدام أساليب أكثر حسماً من مجرد التعليم وتغيير المفاهيم حيث أن الأمر قد يتطلب الضغط على تلك الجماعات لتنفيذ القرارات والسياسات والقوانين أو الضغط على الحكومات لاستصدار تشريعات أو قوانين معينة، وكذلك المطالبة بحقوق الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات التى أصيبت أو أضيرت نتيجة للاستخدام السيئ للبيئة من الآخرين وذلك باستخدام أساليب الدفاع والمطالبة والعمل الاجتماعى.

والمفترض أن يراعى التدخل لإحداث هذه التغييرات الأبعاد الآتية :

١) **البعد الدينى :** وهو بعد هام جداً وضرورى فى مجتمعنا لما للقيم الدينية من تأثير قوى على المواطنين ويمكن أن يستخدم فى حث المواطنين على

الالتزام بما أمر به الله والرسول (ص) من أوامر خاصة بعلاقة الإنسان مع بيئته كالحرص على النظافة وعدم تلويث مجارى المياه .... الخ.

٢) **البعد الصحى** : حيث يسعى الإنسان باستمرار إلى الحفاظ على صحته وصحة أسرته، وبالتالى فإن إمداد المواطنين بالمعلومات وتوضيح علاقة السلوك الخاص بعلاقتهم بالبيئة بصحتهم وصحة أطفالهم مستقبلاً قد يؤثر فى السلوك، مع عدم إغفال الآثار السليمة على النواحى النفسية والعصبية.

٣) **البعد القانونى** : حيث يجهل بعض الناس النتائج القانونية المترتبة على بعض سلوكياتهم، كما أن الابطاء فى تنفيذ القوانين والتشريعات يمكن أن يكون دافعاً للبعض على المخالفة، بالاضافة إلى ضعف قدرة البعض على الحصول على حقوقهم القانونية المنتهكة بواسطة الآخرين ويحتاجون إلى مساعدة بعض الأنساق الأخرى.

٤) **البعد القومى** : حيث أن إثارة قضية البيئة كقضية قومية واعتبار الحفاظ عليها حفاظاً على مستقبل الوطن يمكن أن يكون له تأثير طيب وخصوصاً على المستوى القومى.

ويقترح أن تقوم الجمعيات بالأدوار الآتية بالاضافة إلى ما تقوم به من أدوار حالية فى مصر:

١) الإسهام فى التخطيط لبرامج حماية البيئة من خلال تمثيلهم فى الجهاز المسئول عن وضع تلك البرامج والخطط.

٢) تقديم الخبرات والمشورة الفنية للجهات التخطيطية والتنفيذية العاملة فى هذا المجال.

٣) الإسهام فى تنمية الوعى البيئى (أحد الأدوار المتاحة حالياً) ولكن يضاف إليه أن يكون ذلك موجهاً للأفراد والمنظمات بالإضافة إلى صانعى القرارات على بعض المستويات.
٤) تعليم أساليب الحفاظ على البيئة بالنسبة للأفراد وجماعات المجتمع وكذا منظماته. (أحد الأدوار المتاحة حالياً).
٥) محاولة التأثير فى القرارات المجتمعية وفى صنع السياسات لصالح الحفاظ على البيئة وحمايتها.
٦) محاولة التأثير فى القرارات والتشريعات والسياسات لصالح حصول من أضير من سلوكيات الآخرين ضرراً مباشراً أو غير مباشراً على تعويضات.
٧) متابعة تنفيذ قرارات وقوانين حماية البيئة.
٨) تنظيم جماعات ضاغطة تعمل فى مجال المطالبة بالحفاظ على البيئة.

وتحتاج الجمعيات للقيام بالأدوار السابقة فى مصر إلى :

١) إعادة النظر فى القوانين التى تحكم عمل الجمعيات حتى تتمكن من العمل بمزيد من الحرية.
٢) إعادة النظر فى العلاقة الأبوية التى تربط الجمعيات بوزارة الشئون والحد من إطلاق يد الوزارة على جميع أمور تلك الجمعيات بشكل يحد من قدراتها على العمل فى ظل مجتمع يتجه إلى لبرلة اقتصادية وسياسة لابد وأن يواكبها لبرلة فى جانب العمل الاجتماعى.
٣) التنسيق بين الجمعيات العاملة فى هذا المجال بما يمنع ازدواج الخدمات وتكرارها وتضاربها.

٤) إنشاء اتحاد نوعى لتلك الجمعيات يعاونها على التعاون والتفاعل حتى نتمكن من تمثيل مصر فى المحافل الدولية والمنظمات العالمية المهتمة بشئون البيئة.

٥) محاولة القيام بمشروعات مشتركة يكون لها تأثير أقوى من المشروعات والبرامج التقليدية التى تعتمد على الندوات والدورات التدريبية.

٦) إعطاء تلك الجمعيات مزيد من الحقوق مثل :

- حق التفتيش على المنشآت.
- حق الاطلاع على الحقائق والمعلومات.
- حق مقاضاة الخارجين على قوانين البيئة.
- حق الحصول على تعويضات للذين أضيروا.

ويحتاج الأمر إلى إدخال مزيد من الجمعيات ليس عدداً فقط ولكن نوعاً فى دائرة الاهتمام بالبيئة وخصوصاً جمعيات رجال الأعمال والجمعيات التعاونية للصناع والمنتجين والجمعيات التى تعمل فى مجال السياحة بالاضافة إلى الجمعيات التى تعمل حالياً مع مشكلات البيئة.

ويستخدم العمل مع المجتمع المداخل الأساسية الآتية :

١ - مدخل التنسيق بين المؤسسات :

وهو المدخل التقليدى للعمل والذى ظهر بهدف التنسيق بين منظمات الاحسان ومنظمات الرعاية وتطور بتطور الطريقة وتطور الأساليب العملية للمهنة. وهذا المدخل يصلح للممارسة فى مجال البيئة للتنسيق بين الجمعيات العاملة فى هذا المجال.

٢- مدخل التنمية المحلية :

وهو المدخل الذى يعمل فى مجال تغيير السلوك والقيم والعادات أثناء إحداث تغييرات مادية فى البيئة ويصلح للممارسة فى مجال البيئة لتنمية الوعى وتغيير السلوك ومد المواطنين بالمعلومات وحثهم على المشاركة وكذلك تدريب وإعداد العاملين بالجمعيات وكذا المتطوعين على أساليب العمل الاجتماعى المختلفة وكيفية إدارة الجمعيات.

٣- مدخل العمل الاجتماعى :

وهذا المدخل يسعى إلى المطالبة بالحقوق ويمكن أن يستخدم لتنظيم الجمعيات للمطالبة بحق المجتمع فى الحفاظ على البيئة غير ملوثة وتنظيم عمليات الضغط على المسئولين وصانعى القرارات فى مجال البيئة.

ولا يفوتنا فى هذا المجال إلى التنويه بضرورة الاهتمام بتطوير برامج تعليم الأخصائيين الاجتماعيين وضرورة اكسابهم المهارات والمعلومات اللازمة للعمل فى هذا المجال وخصوصاً مع الجمعيات الأهلية التى لم تعد تهتم كما كان الحال فى الماضى بفئات الفقراء والمحتاجين فقط بل أن الأمر قد اتسع حتى أن تلك الجمعيات أصبحت تعمل فى مجال المشكلات والقضايا القومية والدولية.

المراجـــع

١) فؤاد بسيونى متولى : (انتبهوا ... دائرة البشرية فى التلوث)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٩٤ ، ص ١٣.

٢) جمال شحاته وآخرون : (الخدمة الاجتماعية وحمايـة البيئـة مـن التلـوث)، مذكرات غير منشورة لطلاب البكالوريوس ، ١٩٩٧ ، ص ٨١.

٣) عاطف غيـث (قـاموس علـم الاجتمـاع)، الهيئـة المصريـة العامـة للكتـاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٦٠.

٤) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : (مستقبلنا المشترك)، ترجمـة محمـد كـامل، مراجعة على حسين، عـالم المعرفـة، الكويـت، أكتوبـر ١٩٨٩ ، ص ٨ ، ٩.

٥) فؤاد بسيونى متولى : (انتبهوا .. دائرة البشرية فى التلوث)، مرجـع سـبق ذكره، ص ١٦

٦) نفس المرجع السابق ص ص ١٩ : ٥٦.

7) Shurley Walters : (Non-governmental organizations and the South African State: Present and future relations), Community development Journal, Vol., 28, No.1, January 1993, P.5.

٨) أشرف حسين (المنظمات الأهلية فى مصر، دورها التنموى وعلاقتهـا بالدولة)، مجلة الطريق، العددان ٣،٢، السنة ٥٤ مارس ١٩٩٥، ص ص ١٣٤ : ١٣٩.

٩) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : (مسـتقبلنا المشـترك)، مرجـع سـبق ذكـره، ص ٤٥٩.

١٠) أمانى قنديل : (الاتجاهات الحالية لسياسات الحكومة إزاء الجمعيات الأهلية)، فى (الجمعيات الأهلية فى مصر)، أمانى قنديل وساره بن نفيسه مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٥٢.

١١) مجلس الوزراء ، جهاز شئون البيئة : (حماية البيئة فى مصر على ضوء أحكام القانون رقم (٢٤ لسنة ١٩٩٤)، القاهرة ، المطالبع الأميرية، ١٩٩٥، ص ٢.

١٢)اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : (مستقبلنا المشترك)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

١٣)نفس المرجع السابق : ص ص ٤٥٩ - ٤٦٢.

١٤)(الرسالة الخضراء)، حافظة يصدرها جهاز شئون البيئة كل أسبوعين، العدد الثامن، يونيو ١٩٩٦، ص ٢٧ ، ٢٨.

١٥)مدحت فايق، (الدولة والمجتمع المدنى فى مصر، التاريخ، الواقع، المستقبل)، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحيفة، سلسلة قراءة الضوء، رقم ١٢، ١٩٩٥، ص٣.

١٦)سارة بن نفيسة : (الجمعيات السكانية المصرية والمؤتمر الدولى للسكان والتنمية)، التقرير الاستراتيجى العربى، مؤكز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٤٤٢.

17)Donald Breland: (Social Work Practice: History and Evolution). Encyclopedia of Social Work, 19th, edition, NASW, U.S.A, 1995. P22,26.

18)Maire overly Weil, Porothy N.G. amble: (Community Practice Models), Encyclopedia of Social Work, 9th edition, Op Cit, P. 581.

19)Bobert Barker (The dictionary of Social Work, NASW, U.S.A, 1987, P. 50.

20) Armando Morales and Brodford W.Sheafor: (Social Work. A Profession of Many Faces), 5th ed, Allyn and Bacon, U.S.A, 1986. P.245.

٢١) سميرة الجوهرى : (الخدمة الاجتماعية والبيئة)، فى (الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة، مذكرات غير منشورة لطلاب البكالوريوس، ١٩٩٦.